المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
Numéro 18, JUILLET 2025
REMEJE
العدد 18، يوليوز 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

المالية العمومية في المغرب وتحديات الأزمات الاقتصادي

Morocco's public finances and the challenges of economic crises

Ahmiddouch Madani **احميدوش مدني**

أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق بفاس

Hanane Errifai **حنان الرفاعي**

باحثة بسلك الدكتوراه تخصص المالية العامة، كلية الحقوق بفاس

الملخص:

تواجه الدول اليوم تحديات جسيمة في إدارة المال العام بشكل فعال، والمغرب ليس بمنأى عن هذه الدول، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب على الخدمات العامة. ومن أبرز هذه التحديات مشكلة الفساد المالي والإداري الذي يستنزف الموارد ويقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. كما أن ارتفاع المديونية العامة وعدم كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية يشكلان عبئاً على الموازنات الحكومية، مما يحد من قدرة الحكومات على تمويل المشاريع التنموية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات التكنولوجية السريعة والتغيرات الديموغرافية تفرض متطلبات جديدة على أنظمة المالية العامة، مما يستدعي تبني سياسات مالية ناجعة ومرنة قابلة للتكيف مع المستجدات. ولضمان الاستدامة المالية، أصبح من الضروري تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، واعتماد آليات رقابية فعالة لتحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الاجتماعية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية:

المال العام – المالية العمومية – الازمات الاقتصادية – الاستدامة – الماكرو اقتصادية – الجيو سياسية.

Synopsis:

Today, countries are facing serious challenges in managing public money effectively, and Morocco is not immune from these countries, especially in light of global economic fluctuations and increased demand for public services. The most prominent of these challenges is the problem of financial and administrative corruption, which drains resources and undermines citizens ' trust in state

institutions. High public indebtedness and inefficient collection of tax revenues are also a burden on government budgets, limiting the ability of governments to finance development projects.

In addition, rapid technological developments and demographic changes impose new requirements on public finance systems, which necessitates the adoption of effective and flexible financial policies that are adaptable to the novelties. To ensure financial sustainability, it has become necessary to strengthen transparency and good governance, and adopt effective control mechanisms to achieve a balance between meeting social needs and maintaining macroeconomic stability.

Key words:

Public finance - public finance-economic crises-sustainability-Macroeconomics-geopolitics.

مقدمة:

يعتبر المال العام الركيزة الأساسية والعمود الفقري في بناء الدولة وتكوينها، تأسيسا وتسييرا، فالدولة بصفة عامة تأسست بالإضافة إلى قواعد أخرى على قاعدة مالية والتي لا يمكن تجاهل تأثيراتها في المجال العام للدولة، وتعد هذه القاعدة إحدى المحددات الرئيسية في شروط التنمية الشاملة لأية دولة.

أما تسيير الدولة وضمان سيرورتها واستمرارها وقيام نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيحتاج إلى المال الذي يتم جمعه عن طريق الجبايات وبقية الموارد الأخرى، ذلك بأن الدولة لكي تقوم بوظائفها وتحقق الأهداف المتوخاة منها فإنها تحتاج الى المال اللازم لإشباع الحاجات العامة بمختلف أنواعها وتمويل الخدمات العامة المتزايدة[1].

فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي، شهد دور الدولة تحولًا جذريًا في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث انتقلت من موقف الحياد السلبي إلى تبني دور نشط في توجيه الاقتصاد الوطني وإدارة قطاعات حيوية فيه. وقد انعكس هذا التطور في وظائف الدولة على دور المالية العامة في المجتمع، مما جعل من الطبيعي أن تتطور الموارد المالية بالتوازي مع هذا الدور المتنامي. فالمالية العامة، التي تشمل النفقات والإيرادات والموازنة العامة، تُعد الأداة الأساسية لتمويل وظائف الدولة وتحقيق أهدافها.

أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع السياسي والهيكل السياسي لدولة من الدول فهناك ارتباط أكيد بين الحياة السياسية، بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة، فكلما كان النظام السياسي رشيداً وكلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية، وذلك ليس سوى ترجمة للمقولة الشهيرة اعطني سياسية faites moi de la bonne politique, حسنة أنشئ لك نظاماً مالياً جيد je vous ferai de bonnes finance فالإيرادات العامة حساسة للأحداث السياسية التي تطبع نشاط الدولة. كذلك تتأثر النفقات العامة بتلك الاحداث. فعندما تفرض ضريبة سعرها مرتفع فإن ذلك قد يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الدولة مما ينشأ عنه عمليات شغب وتخريب فتضطر الدولة، بغية إعادة النظام وتعويض الخسائر في الممتلكات والأرواح إلى زيادة الإنفاق المتمثل في الإعانات الاجتماعية والتعويضات المختلفة كذلك اذا كان الهيكل الإداري للدولة يأخذ باللامركزية تزداد النفقات اللازمة لتشغيل إدارات الدولة، إما إذا كان يأخذ بالنظام المركزي فتقل هذه النفقات والأمر كذلك بالنسبة للنظام السياسي السائد في الدولة وما إذا كان نظاماً فيدرالياً أم يأخذ شكل الدولة الموحدة أو المركزية[2].

[1]-أحميدوش مدني: المحاكم المالية في المغرب، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة طبعة 2003 ص.9.

[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2008، ص.6.

مصطلحات الدراسة:

الاستدامة Sustainability:

إن مفهوم الإستدامة المالية يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث ظهر هذا المفهوم بعد مفهوم التنمية المستدامة فهو يعد جزء منها ولكن يخص الوحدة الاقتصادية والنواحي الاقتصادية والمالية فيها واستمراريتها وديمومتها، فالاستدامة المالية هي دراسة لفهم كيفية عمل الوحدة والسيطرة على المتغيرات الخارجية والداخلية التي تساعد على إستمراريتها وزيادة الموارد والثروة بشكل فعال فيها فالمهنة الرئيسية للاستدامة المالية في الوحدات الاقتصادية هي عملية تحديد وتحليل التكلفة الكلية، وإمكانية التنوع في المصادر المالية للوحدة الاقتصادية. وبذلك، فإن هدف من أهداف الإستدامة المالية هو ضمان الوصول إلى أهداف الوحدة الاقتصادية عن طريق ضمان دخل كافي لتمكينها من الاستثمار في الأنشطة الحالية والمستقبلية ولكي يتم تحقيق هذا الهدف تحتاج الوحدة الاقتصادية إلى مواصلة النمو المستدام وبالأخص فيما يرتبط بأوضاعها المالية والنمو المستدام هو المعدل الذي يمكن أن تنمو به الوحدة مع الحفاظ على سياستها المالية وربحيتها دون تغيير[1].

الازمات الاقتصادية Economic crises:

تُعد الأزمات الاقتصادية من أبرز القضايا الراهنة، نظراً لاعتماد العالم على نظام اقتصادي يُشكّل أساس استمراريته وقدرته على التكيف مع المتغيرات العالمية. وقد شهد هذا النظام تحولات كبيرة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومع بروز الأحادية القطبية، حيث اشتدت الصراعات على الهيمنة الاقتصادية، وسعت كل دولة إلى تحقيق سيادتها الاقتصادية، باعتبارها امتداداً للسيادة السياسية ومكمّلة لها. ويتجلى هذا الارتباط الوثيق بين السيادتين في سعي الدول لفرض وجودها على الساحة الدولية، في ظل تباينات جيوسياسية وجيوإستراتيجية معقدة، الأمر الذي ساهم في نشوء أزمات اقتصادية وتفاقمها على مستوى العالم.

مشكلة الدراسة:

إلى أي حد يمكن لتدبير المالية العمومية في المغرب تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية ومواجهة الازمات الاقتصادية؟

منهجية الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية أعلاه لا بد من تقسيم ثنائي للموضوع، حيث سنتناول في **المحور الأول**: تحديات الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني المغربي، في حين سيتم تخصيص **المحور الثاني**: متطلبات الاستدامة المالية بحسب قانوني المالية لسنوت 2024 – 2025.

[1]– حسين عبد المهدي نعمة، صبيحة برزان فرهود، تدقيق الأداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية فيها، مجلة محاسبية ومالية، المجلد 10، العدد 50، ص. 136 -140.

المحور الأول: الأزمات الاقتصادية وتبعاتها على الاقتصاد الوطني المغربي

في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم، أصبحت الأزمات الدولية والوطنية من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في استقرار الاقتصاديات، وخاصة الاقتصاديات النامية. فقد أظهرت العديد من الأزمات، سواء كانت صحية، سياسية، أو مالية، حجم الترابط بين الأحداث العالمية والواقع الاقتصادي الداخلي للدول. وفي هذا السياق، يبرز تأثير هذه الأزمات على الاقتصاد الوطني(أولا)، مما يفرض على الحكومات تبني سياسات وتدابير فعالة للتخفيف من تداعياتها (ثانيا). ويأتي ذلك من خلال استجابات اقتصادية ومؤسساتية تهدف إلى حماية النسيج الاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على التوازنات الكبرى، وضمان استمرارية الأنشطة الإنتاجية.

أولا: الازمات الدولية والوطنية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني المغربي

نخص بالذكر هنا **جائحة كوفيد 19** التي لم يتعافى منها الاقتصاد الوطني المغربي بالشكل الكامل والتي لازالت بعض القطاعات الحيوية لم تتعافي من تبعاتها بعد، بحيث شكلت جائحة كوفيد-19 صدمة غير مسبوقة على المستوى العالمي، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها أن تداعياتها لم تقتصر على الجانب الصحي فحسب، بل امتدت لتُحدث اضطرابًا اقتصاديًا واجتماعيًا واسع النطاق وطويل الأمد. ومن بين الآثار البارزة للأزمة، تعطل وتيرة الإنتاج، فقدان الوظائف، واضطراب المعاملات الاقتصادية نتيجة فرض حالة الطوارئ الصحية. **التضخم** بدوره يعد من التحديات الكبرى التي تواجه اقتصادنا، بحيث وصلت نسبة التضخم إلى أرقام ضخمة، خاصة في سنة 2023 والذي قدر ب 6.6% و 5% سنة 2024 ومن المرتقب أن تصل نسبة التضخم إلى 2% سنة 2025[1]، فبخصوص سنة 2024 تم تسجيل التحكم في نسبة التضخم في 1.1% مقارنة مع مصر 29%، **تأثر منطقة الأورو** باعتبارها شريك استراتيجي للمغرب في المبادلات التجارية، والتي تعرضت لجمود اقتصادي غير متوقع نهاية العام الماضي، منطقة الأورو التي تواجه تهديدات اقتصادية وسياسية، أبرزها اندلاع حرب تجارية عالمية نتيجة السياسات التجارية المتشددة التي أعلنها الرئيس الأميركي والتي نتج عنها فرض رسوم جمركية[2]، والتي شهدت خلال هذه السنة تعافي تدريجي قدر ب 1.1%. **الشغل** يعد كذلك من الإشكالات المطروحة ببلادنا، فبحسب تقرير الإحصاء لسنة 2024 الصادر عن المندوبية السامية لتخطيط فالبطالة في أوساط الشباب قدرت ب 40% (21.4% في الوسط الحضري)، أما فيما يخص الوسط القروي فبدوره تأثر بسبب توالي ست سنوات من الجفاف والتي كان لها الأثر البليغ على فقدان العديد من المناصب الفلاحية، بحيث أكد رئيس الحكومة في الجلسة الشهرية للاسئلة الشفهية، لا سيما أنها ركزت في برنامجها الحكومي (2021 -2026)[3] على العديد من المرتكزات والتي قدرت ب

[1]- وزارة الاقتصاد والمالية، ميزانية المواطن، سنة 2025، ص.19.

[2]- فرض دونالد ترامب رسوم جمركية بنسبة 10 في المئة على واردات السلع القادمة من المغرب وذلك ضمن حزمة من الإجراءات الحمائية وتعد الرسوم التي فرضت على المغرب الأدنى ضمن مجموعة من الدول المستهدفة.

[3]- المملكة المغربية، عرض السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة للبرنامج الحكومي، أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، أكتوبر 2021.

10 مرتكزات من بينها مرتكز الشغل، بحيث أكدت على توفير مليون منصب شغل في أفق سنة 2026 و 1.47 مليون منصب إضافي في أفق سنة 2030 ، **ضعف إنتاج الحبوب** بسبب توالي سنوات الجفاف، إشكالية **ارتفاع الأسعار** التي تزيد من الفقر والتحولات الاجتماعية، **تفاقم الدين العمومي** بفعل ارتفاع النفقات العمومية المتوقعة لتمويل ملفات استثمارية كبرى ببلادنا أبرزوها الاحداث الرياضية المقبلة (كأس أفريقيا 2025 – مونديال 2030)، أما فيما يخص المبادلات الخارجية، صدر بهذا الخصوص تقرير عن مكتب الصرف بنهاية شهر أبريل 2025 [1] والذي تضمن العديد من المؤشرات التي تستدعي تسريع الإصلاحات التنموية وتبني سياسات ناجعة.

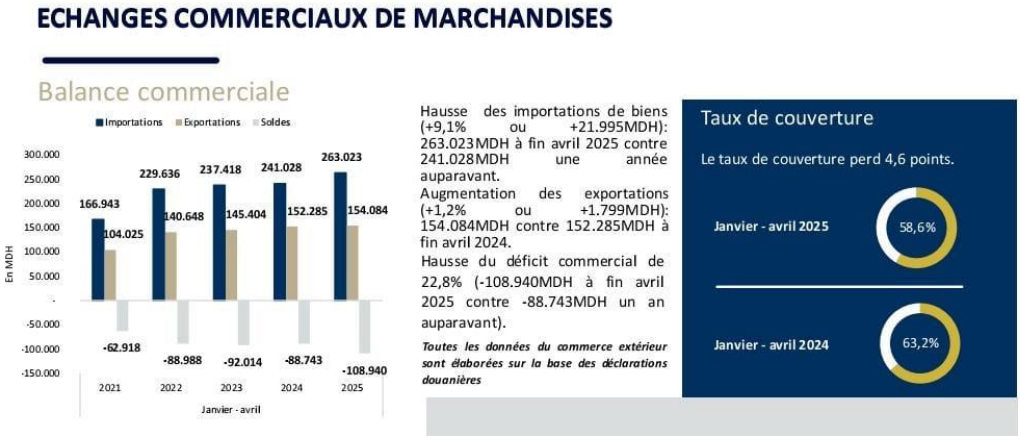

رسم مبياني مقتطف من مؤشرات المبادلات الخارجية بنهاية شهر أبريل 2025 الصادر عن مركز الصرف

- **الصادرات والواردات**: تغطية الصادرات للواردات لم تتعد 58.6% مقابل 63.2% خلال الفترة من سنة 2024.
- **صادرات السيارات**: في ترتجع للشهر الرابع على التوالي، بحيث لم تتجاوز 49 مليار درهم مقابل 52 مليار درهم سنة 2024.
- **صناعة الطائرات**: لا تزال محدودة من حيث القيمة المضافة فقط 3 مليارات درهم مقارنة بالسنة الماضية.
- **تحويلات مغاربة العالم**: سجلت تراجعا مقلقا بحوالي 1.5 مليار درهم مقارنة بالسنة الماضية.
- **السياحة**: التوقيع على اتفاقية بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة. تهدف إلى دعم الشركات العاملة في القطاع بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين أدائها. وذلك في إطار برنامج Go siyaha لصالح الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تم كذلك إطلاق برنامج «CAP HOSPITALITY لتحديث البنية التحتية الفندقية، بشراكة مع

[1] – www.oc.gov.ma ,office des changes, Avril 2025.

صندوق محمد السادس للاستثمار والبنوك المغربية.[1] فالبرغم من الأعداد لمرتفعة الوافدة على المغرب، معدل إنفاق السائح لا يتجاوز 6000 درهم طيلة مقامة في المغرب.

كلها عوامل تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، لكن الحكومة بدورها عملت على تبني العديد من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية لمواجهة هذه التحديات.

ثانيا: التدابير الحكومية لمواجهة تداعيات الازمات الاقتصادية

لمواجهة الأزمة عملت الحكومة الحالية (2021 – 2026) على تبني العديد من الاستراتيجيات الوطنية وكذا القطاعية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه اقتصادنا الوطني، عبر تخصيص مخصصات مالية مهمة، فبالعودة إلى قانون المالية لسنة 2025، نجد حرص الحكومة على تنزيل ركائز **الدولة الاجتماعية**[2] بمختلف أبعادها، مقترن بكلفة مالية مهمة وبشرية ولوجستيكية، بحيث تم تخصيص 37 مليار درهم مخصصة لورش الحماية الاجتماعية و2 مليار درهم إضافية للرفع من قيمة التعويضات العائلية. ولمواجهة مشكلة توالي ست سنوات من **الجفاف** رصدت الحكومة ما مجموعه 18 مليار درهم من الاستثمارات من أجل الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزيد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي (2020 -2027). في نفس الإطار أطلقت الحكومة في مطلع سنة 2025 في فبراير خريطة الطريق لنهوض **بالتشغيل** ببلادنا معتبرنا التشغيل أولوية ومرتكز مهم تقاس به التنمية. فبالرجوع إلى خريطة الطريق نجد أنها ركزت على 8 مبادرات رئيسية، والتي ركزت على: دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، تشجيع الاستثمارات، التدرج المهني، تذليل الإجراءات أمام المراءة، الهدر المدرسي، التكوين، تنمية السياسات الموجهة لتشغيل، تنمية القطاع الفلاحي. إذ تم عقد لقاء ثاني بتاريخ 29 أبريل 2025 من قبل الحكومة لمتابعة أطوار تنفيذ الخطة الوطنية لتشغيل، بحيث تم تخصيص 15 مليار درهم لتنزيل هذه الخارطة المخصصة للتشغيل. **دعم أسعار بعض المواد الأساسية** من خلال تخصيص 16.5 مليار درهم برسم سنة 2025، من أجل الحفاظ على استقرار أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين: مواصلة تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي تعبئة غلاف مالي إضافي بقيمة 20 مليار درهم برسم سنة 2025، مع إجمالي التزامات تناهز 45 مليار درهم في أفق سنة 2026مواصلة تنزيل التدابير الهادفة إلى التحكم في تكاليف المواد الغذائية ومكافحة آثار الجفاف لاسيما من خلال مواصلة دعم أثمنة الشعير والأعلاف المستوردة المخصصة للمواشي والدواجن وبعض المدخلات

[1] – ميزانية المواطن لسنة 2025، مرجع سابق، ص.32.

[2] – يتضح أنه ليس هناك إشكال في المخصصات المالية الموجهة لورش الدولة الاجتماعية، لكنها غير كافية فالأساس هو ضمان استدامة هذه الاوراش، ولتحقيق الاستدامة لا بد من توفر ثلاث مرتكزات أساسية:

– الاستفادة؛

– البنية التحتية؛

– الموارد البشرية؛

كالبذور والأسمدة وتطبيق إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وكذا وقف رسوم لاستيراد اللحوم الحمراء والأغنام والأبقار الحلوب والعجول والماعز والجمال وزيت الزيتون والأرز[1].

رغم أهمية هذه الأرقام، إلا أنها تظل غير كافية في ظل التراجع الملحوظ في أداء القطاع الفلاحي، الذي يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني. فقد ساهمت الظروف المناخية القاسية، الناتجة عن توالي مواسم الجفاف، في إرباك سلاسل الإنتاج الفلاحي، مما انعكس سلبًا على المردودية والإنتاجية. وقد ترتب عن ذلك تراجع في مداخيل الفلاحين، مما أثر على استقرار سلسلة القيمة الفلاحية برمتها. ولم تقتصر آثار هذه الأزمة على ضعف الموارد المالية للمنتجين فحسب، بل طالت أيضًا استقرار السوق الغذائية، وهو ما ألقى بظلاله على النسيج الاقتصادي للمناطق القروية، وزاد من هشاشة الفئات الاجتماعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الفلاحي كمصدر رئيسي للعيش.

المحور الثاني: متطلبات الاستدامة المالية بحسب قانوني المالية لسنوات 2024 – 2025

المالية العمومية تعرضت خلال السنوات الخمس الماضية إلى ضغوط كبيرة تتعلق بالظروف الوطنية والدولية الصعبة (الجائحة، التوترات الجيو سياسية والتغيرات المناخية.) ورغم هذا السياق الصعب، واصلت الحكومة جهودها لإنعاش النشاط الاقتصادي وتحقيق آثار التضخم والجفاف، بحيث طرحت مسألة استدامة المالية العمومية اليوم بحدة نظرا لهذا السياق المتسم بالمتغيرات، فضلا على أن الحكومة أصبحت واعية بحجم الاستثمارات وبحجم التمويلات لتغطية تكلفتها، لذلك أصبحت تفكر من أي وقت مضى من ترشيد نفقاتها وتوسيع وعائها الضريبي ليشمل الجميع تحقيقا للعدالة الجبائية.

أولا: على المستوى الجبائي

في إطار تنفيذ القانون الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي، تم إدراج عدة تدابير ضمن قوانين المالية منذ سنة 2021 لضمان توافق السياسة الجبائية مع السياسات العمومية الأخرى، وتعزيز حقوق الملزمين، وإرساء نظام جبائي مبسط وناجع.

ومن أجل مواصلة تنزيل هذا القانون، تم إعطاء الأولوية في إطار قانون المالية لسنة 2024 لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وفق مقاربة تدريجية لضمان رؤية واستقرار النظام الجبائي في أفق سنة 2026، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي والاقتصاد غير المهيكل. وعلى هذا الأساس، تتمثل أهم التدابير الجبائية الرئيسية المدرجة في قانوني المالية لسنة 2024 – 2025 فيما يلي:

[1] – ميزانية المواطن لسنة 2025، مرجع سابق، ص.26.

رسم مبياني مقتطف من تقرير ميزانية المواطن لسنة 2025

فبخصوص الضريبة على القيمة المضافة تم تحقيق ما مجموعه 94.95 سنة 2024 و87.75 ملايير درهم سنة 2023، ومن المتوقع تحقيق زيادة سنة 2025 بنسبة 108.94 ملايير درهم. فضلا على الضريبة على الشركات حققت ما مجموعه 61.07 ملايير درهم، أما الضريبة على الدخل حققت 52.88 ملايير درهم، مقارنة مع سنة 2023[1] والتي حققت ما مجموعه 48.07 ملايير درهم. بحيث الحكومة أصبحت واعية من أي وقت أخر بحجم الاستثمارات وبحجم التمويلات المخصصة لتمويل هذه الأوراش الكبرى، لذلك اتخذت العديد من التدبير فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة والدخل، والضريبة على الشركات:

⇐ **تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة:**

يرمي هذا الإصلاح إلى ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في:

- هدف ذو طابع اجتماعي بغية دعم القدرة الشرائية للأسر والحد من آثار التضخم؛
- هدف يتمثل في الحيادية الاقتصادية من أجل ضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة من خلال تخفيف تأثير المصدم على المقاولات حيث سيمكن هذا الإصلاح من مساعدة المقاولات على استرداد الضريبة المدفوعة على مشترياتها، مما سيمكن من تحسين خزينتها وتعزيز بيئة تجارية أكثر إنصافا ودعماً للنمو الاقتصادي؛
- هدف العدالة الجبائية من أجل تسهيل إدماج الاقتصاد غير المهيكل في الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال ترشيد التحفيزات الضريبية.

⇐ **تدابير خاصة تتعلق بالضريبة على الشركات:**

[1] – وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير ميزانية المواطن لسنة 2024، ص.18.

سعر الضريبة على الشركات الذي يجب تطبيقه عندما يساوي أو يفوق الربح الصافي المحقق مائة مليون درهم على إثر العائدات غير الجارية خصم الاشتراكات الاجتماعية للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الرفع من سعر الخصم الجزافي المطبق على الأجور الممنوحة للفنانين توضيح ثمن التملك الواجب اعتماده لتحديد الربح العقاري في حالة تفويت عقارات وقع تملكها عن طريق الإرث توضيح ثمن التملك الواجب اعتباره في حالة تقويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين التي وقع تملكها عن طريق الإرث تحسين كيفية فرض الضريبة على أرباح رؤوس الأموال المنقولة في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية:

- مواءمة أسعار رسوم التسجيل المطبقة على عقود إسناد المحلات أو الأراضي من طرف التعاونيات أو الجمعيات الفائدة أعضائها:
- مراجعة الالتزامات المفروضة على محرري العقود فيما يتعلق بآليات تسجيل العقود المتعلقة بنقل الملكية العقارية.

⇐ **تدابير خاصة تتعلق بالضريبة على الدخل بموجب قانون المالية لسنة 2025**

إن قانون المالية لسنة 2025 جاء بمجموعة من المستجدات التي تتماشي مع رؤية الحكومة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع قاعدة الاستثمار والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

بالإضافة إلى أن قانون مالية 2025 قد شكل خطوة مهمة تجمع بين متناقضين خاصة في اطار الضريبة على الدخل، بحيث انه كرس مفهوم تخفيف العبء الضريبي على الطبقات الهشة و المتوسطة، بالمقابل فنفس القانون قد عمد الى توسيع دائرة المخاطبين بالضريبة على الدخل في اطار العدالة الجبائية وتعزيز الامتثال الضريبي رغم ما اثير بشأنها من انتقادات، فمن بين المستجدات نجد:

➢ اعفاء أصحاب دخل الأجور اقل من 6000 دررهم من الضريبة

بناء على التعديل الذي لحق المادة 73 من المدونة العامة للضرائب فإن أصحاب دخول الأجور التي لا تتجاوز 6000 درهم أصبحت معفاة من الضريبة على الدخل ارتباطا برفع عتبة الاعفاء الى غاية مبلغ 40000,00 درهم سنويا

– وتجدر الإشارة الى انه قبل احتساب الضريبة يتم خصم العديد من الخصوم المنصوص عليها في المادة 59 ألف ما بين نسبة 25 و 35/° من المصاريف المرتبطة بالوظيفة جزافيا وفق حدود.

➢ إعادة جدولة المبالغ الخاضعة للضريبة والاسعار

حسب المادة 73 من م ع ض فقد تم إعادة هيكلة الدخل السنوي الخاضع للضريبة بشكل يتناسب مع السعر في اطار تنزيل الإصلاح الجبائي وكذا دعم القدرة الشرائية للمواطن وذلك من خلال الجدول الجديد

- ❑ شريحة الدخل الى غاية 40000 سنويا معفاة
- ❑ شريحة الدخل من 40001 الى غاية 60000 سعر 10/°
- ❑ شريحة الدخل من 60001 الى غاية 80000 سعر 20/°
- ❑ شريحة الدخل من 80001الى غاية 100000 سعر 30/°

- شريحة الدخل من 100001 الى غاية 180000 سعر 34/°
- شريحة الدخل ما فوق 180000,00 درهم سعر 37/°

ثانيا: تعزيز استدامة دين الخزينة

شهدت مديونية الخزينة خلال السنوات الخمس الأخيرة منحى تصاعديًا بوتيرة متفاوتة، إذ ارتفعت من 60,3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2019 إلى 69,5% في عام 2023، بعد أن بلغت ذروتها في سنة 2020 عند 72,2%، بفعل تداعيات الأزمة الصحية التي فرضت اتخاذ إجراءات استثنائية لدعم الأسر والمقاولات.

وفي سنة 2023، بلغ رصيد دين الخزينة 1.016,7 مليار درهم، مسجّلًا زيادة قدرها 64,9 مليار درهم مقارنة بسنة 2022. وعلى الرغم من هذا الارتفاع في القيمة الإجمالية، فقد انخفض معدل الدين كنسبة من الناتج الداخلي الخام بـ 2,1 نقطة مقارنة بسنة 2022، ليستقر عند 69,5%.

إذ يعد دين الخزينة في المغرب مستدامًا، إذ لم يتجاوز عتبة 70% من الناتج الداخلي الخام منذ عام 2000، حيث بلغ 69,5% سنة 2023 بعد أن كان قد وصل إلى 72,2% في عام 2020.

وبالإضافة إلى معيار النسبة من الناتج الداخلي الخام، تُقاس استدامة الدين أيضًا من خلال عدد من العوامل الأخرى، من أبرزها:

✓ تعزيز تدريجي للميزانية:

يتمتع دين الخزينة بقدر من الاستدامة بفضل المسار التدريجي لتعزيز الميزانية، الذي بدأ منذ سنة 2021، إلى جانب وجود قاعدة واسعة من المستثمرين المؤسساتيين المحليين، وتراجع نسبة الدين بالعملات الأجنبية إلى 25% في سنة 2023، إضافة إلى تمديد متوسط أجل الاستحقاق إلى 9 سنوات. وقد أكد صندوق النقد الدولي على هذه المعطيات في تقريره الأخير بشأن المغرب.

✓ نمو الأصول العمومية:

ساهم الدين العمومي في تنمية الأصول العمومية، سواء المالية أو غير المالية، حيث أدى نشاط الاستثمار لدى المؤسسات والمقاولات العمومية إلى تضاعف قيمة أصول هذا القطاع أربع مرات بين عامي 2005 و2023.

✓ تحسن ظروف الاقتراض:

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ارتبط لجوء الخزينة إلى الاقتراض بمواجهة تداعيات الأزمات المتعاقبة، إلى جانب تمويل الإصلاحات الكبرى، خاصة في مجالات البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية. وقد ساعد هذا التوجه على تعزيز الاستثمار العمومي المنتج، ما انعكس إيجابًا على الموارد الجبائية وساهم في إعادة التوازن إلى الحساب الجارية بمقدار 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2022 ليصل إلى 69.5% من الناتج الداخلي الخام.

خاتمة:

يُظهر تحليل إشكالية تدبير المالية العمومية في المغرب بين متطلبات الاستدامة وتحديات الأزمات الاقتصادية أن تحقيق التوازن بين هذين البعدين يظل تحديًا معقدًا، لكنه ليس مستحيلًا. فمن ناحية، تفرض الاستدامة المالية انضباطًا في السياسات المالية عبر ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتجنب مخاطر المديونية المفرطة. ومن ناحية أخرى، تدفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية (كالأزمات العالمية والضغوط المحلية) نحو تبني سياسات توسعية لدعم الفئات الهشة وتحفيز النمو.